

ملخص التقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار لسنة 2017

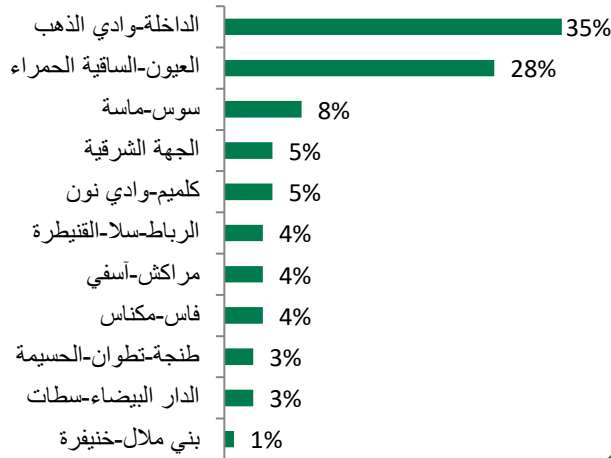
❖ دعم الاستثمار المنتج

بموجب الرسالة الملكية الصادرة بتاريخ 09 يناير 2002، تم تعديل مقتضيات الفصل 82 من المرسوم الملكي الصادر في 21 أبريل 1967 بسن نظام عام للمحاسبة العمومية لأجل الترخيص بتفويت عقارات الدولة بواسطة:

- قرار صادر عن ولاية الجهة بخصوص المشاريع التي تهتم قطاعات الصناعة والصناعة الفلاحية والسياحة والسكن والصناعة التقليدية والصحة والطاقة والمعادن والتربية والتكوين عندما يكون المشروع الاستثماري يقل عن 200 مليون درهم.
- قرار صادر عن وزير المالية بالنسبة للمشاريع التي تفوق أو قيمتها الاستثمارية 200 مليون درهم أو فيما يخص المشاريع التي لا تدخل ضمن القطاعات السالفة الذكر كيفما كانت كلفتها.

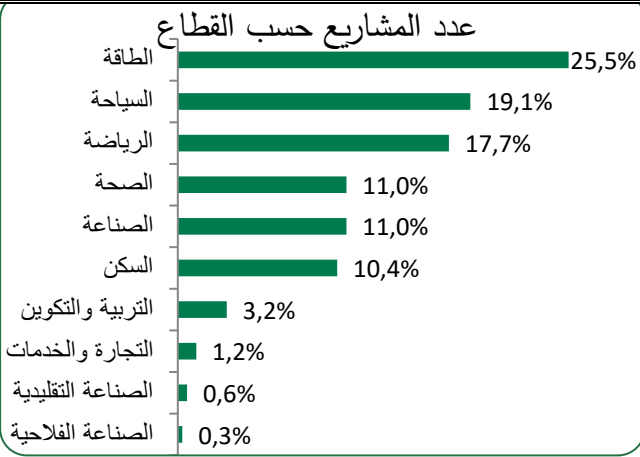
تمت المصادقة برسم سنة 2017 على إنجاز 345 مشروعاً فوق عقارات الدولة (الملك الخاص)، في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار، بمساحة إجمالية تقدر بـ 13.475 هكتاراً، لإقامة مشاريع استثمار بمبلغ 11.004 مليون درهم وخلق 12.548 منصب شغل.

عدد المشاريع حسب الجهات

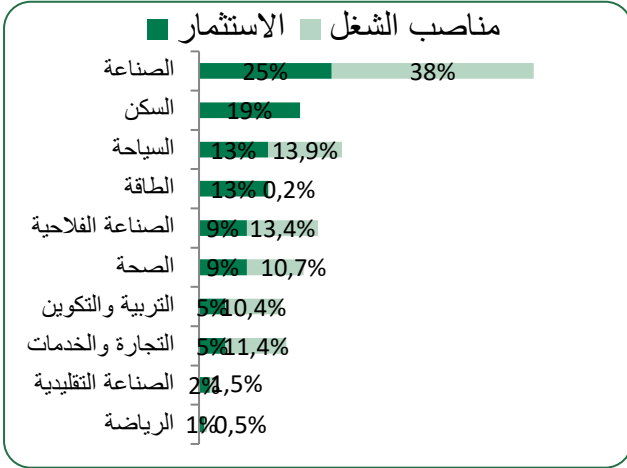


63% من المشاريع تتمركز على مستوى جهة الداخلة- وادي

الذهب وجهة العيون- الساقية الحمراء.



ما يقارب 63 % من المشاريع متركزة على مستوى ثلاثة أنشطة قطاعية (الطاقة والسياحة والرياضة).



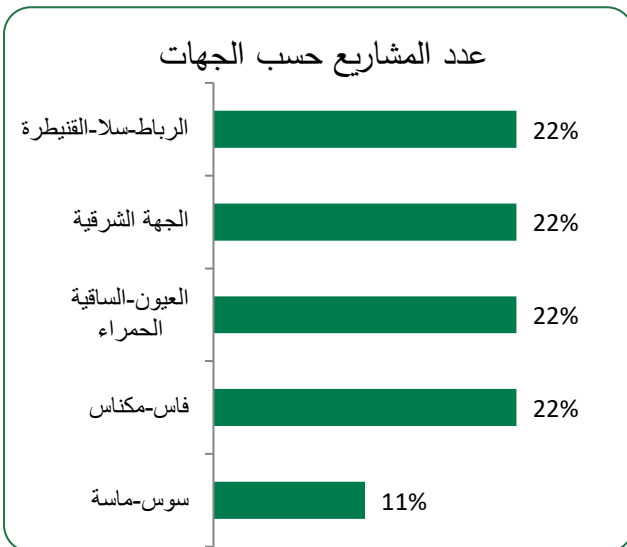
57 % من الاستثمارات متركزة على مستوى قطاعات الصناعة والسكن والسياحة.

52 % من مناصب الشغل يمثلها قطاعا الصناعة والسياحة.

يتضح مما سبق، أن جهتي (الداخلة- وادي الذهب وجهة العيون- الساقية الحمراء) وثلاثة قطاعات

(الطاقة والسياحة والرياضة) تستقطب أهم المشاريع الاستثمارية المبرمجة.

❖ تعبئة العقار لفائدة مجموعة العمران



تمت تعبئة 178 هكتارا لإنجاز 9 مشاريع لفائدة مجموعة العمران برسم سنة 2017 باستثمار متوقع يناهز 662 مليون درهم.

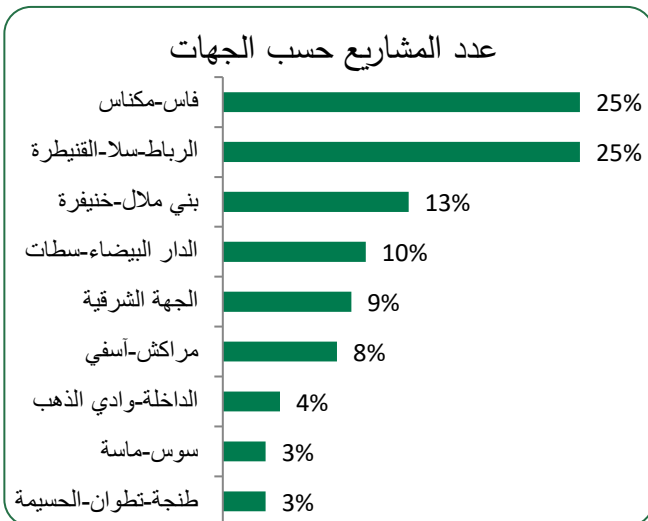
في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، قامت الدولة المغربية منذ 2004 بتعبئة أراضي فلاحية من ملكها الخاص وذلك من أجل مواكبة تنمية القطاع الفلاحي، وتهدف هذه الشراكة إلى ما يلي:

- إنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- النهوض بالقطاعات الفلاحية الأساسية (زراعة الأشجار المثمرة، زراعة الخضروات، تربية المواشي، زراعة الكروم، إنتاج الزيوت...)
- لهذا الغرض، تم اعتماد مقاربة في الموضوع تتضمن ما يلي:
- وضع الأراضي الفلاحية رهن إشارة المستثمرين في إطار الكراء الطويل الأمد توخيا لمردودية مجدية للمشاريع؛
- انخراط المفاوضين في المجال الفلاحي والصناعة الفلاحية لأجل تلبية الطلب الداخلي والدولي.

إن عمليات تخصيص الدولة للأراضي الفلاحية لفائدة الفاعلين الخواص، تنظمها دورية الوزير الأول رقم 2007/2 بتاريخ 29 يناير 2007 المتعلقة بكيفية كراء العقارات الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة وكذا النصوص المرتبطة بطلبات العروض.

وإجمالاً، تمت حتى الآن، تعبئة ما يناهز 107.120 هكتارا لدعم 892 مشروعاً بمبلغ استثماري يقدر بحوالي 20,57 مليار درهم ويرتقب أن توفر قرابة 55.296 منصب شغل.

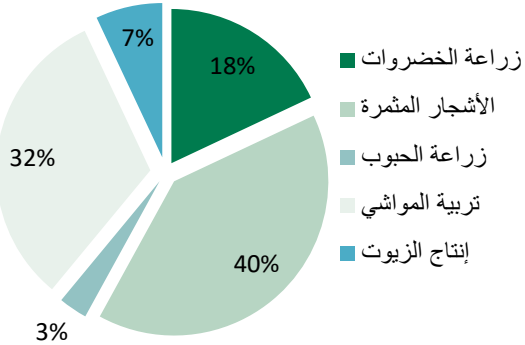
تم التوقيع برسم سنة 2017، على 71 اتفاقية في إطار الشراكة الفلاحية تهم مساحة تقدر بـ 4.106 هكتارات، باستثمار إجمالي يناهز 692,8 مليون درهم وخلق 1.741 منصب شغل.



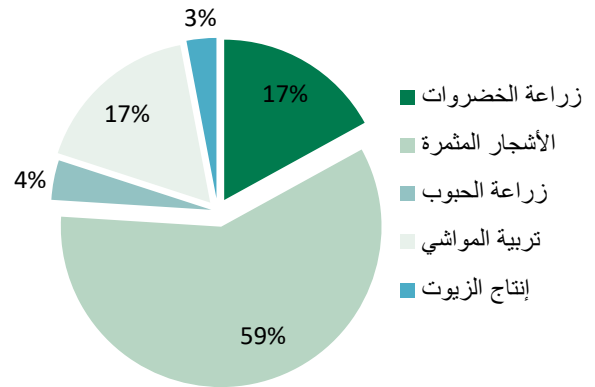
63 % من المشاريع متركزة على مستوى ثلاث جهات (فاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة وبني ملال-خنيفرة).

لقد أبان التوزيع القطاعي عن استحواد ثلاثة قطاعات إنتاجية على 93% من المساحة الإجمالية المعبأة برسم سنة 2017، ويتعلق الأمر بكل من زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وزراعة الخضروات.

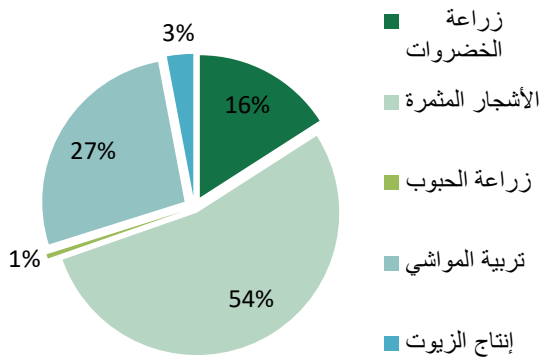
المساحة المعبأة



عدد المشاريع



مناصب الشغل



مبلغ الاستثمار

